



الجمعية العامة

الدورة التاسعة والخمسون

اللجنة الأولى

الجلسة ٨

الأربعاء، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

المحاضر الرسمية

الرئيس: السيد دي ألبا (المكسيك)

افتتحت الجلسة ١٥/١٥.

بنود جدول الأعمال من ٥٧ إلى ٧٢ (تابع)

مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بترع السلاح والأمن الدولي

وتؤكد بلدان آسيان من جديد أيضا النتيجة التي خلصت إليها بالإجماع الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦، ومفادها أنه يوجد التزام بإجراء واختتام مفاوضات بحسن نية تؤدي إلى نزع السلاح النووي من جميع جوانبه، تحت رقابة دولية صارمة وفعالة. وفي ذلك الصدد، نواصل نحن، بلدان آسيان، مساندة مشروع القرار وننوي الانضمام إلى مقدميه، وهو مشروع مشابه للمشروع الذي تقدمه كل عام ماليزيا ويعيد تأكيد ذلك الحكم الهام.

السيد ثان (ميانمار) (تكلم بالانكليزية): يشرفني ويسعدني أن أتكلم بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرقي آسيا (آسيان): إندونيسيا، بروني دار السلام، تايلند، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، سنغافورة، الفلبين، فييت نام، كمبوديا، ماليزيا، ووفدي أنا، ميانمار.

إن بلدان آسيان قد قدمت، على مدى عدد من السنوات، مشاريع القرارات السنوية بشأن نزع السلاح النووي التي بادرت إليها ميانمار، والتي تدعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الكف فوراً عن التحسين النوعي والاستحداث والإنتاج والتكديس للرؤوس الحربية النووية وأنظمة إطلاقها. ومشروع القرار A/C.1/59/L.26 يحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على أن تقوم، كتدبير فوري، بإلغاء حالة التأهب وإبطال أسلحتها النووية في الحال، وعلى

إن بلدان آسيان تعتقد أن الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية بشأن قانونية التهديد بالأسلحة النووية أو استعمالها إنما هو إسهام هام جدا في جهود المجتمع الدولي لتحقيق السلم والأمن. وبلدان آسيان مقتنعة بأنه نظرا للتطورات السياسية الحديثة، توجد الآن الظروف اللازمة لإنشاء عالم خال من الأسلحة النووية.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

القضاء الكامل على الأسلحة النووية هو الضمان المطلق الوحيد ضد استعمال تلك الأسلحة أو التهديد باستعمالها. ولذا ندعو مرة أخرى إلى التنفيذ الكامل الفعال للخطوات المبينة في وثيقة عام ٢٠٠٠ الختامية. وفي ذلك الصدد، نؤكد من جديد اقتناعنا بأنه توجد حاجة ملحة إلى أن تتخذ الدول الحائزة للأسلحة النووية تدابير ملموسة للوفاء بالتزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار، ولا سيما المادة السادسة المتعلقة بترع السلاح النووي، والمادة الرابعة المتعلقة بتقديم المساعدة التقنية إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، في تطبيق الطاقة النووية للأغراض السلمية.

ونلاحظ مع التقدير العمل التحضيري الذي قامت به اللجنة التحضيرية لمؤتمر ٢٠٠٥ لاستعراض معاهدة عدم الانتشار، في دورتها الأولى المعقودة بنيويورك في نيسان/أبريل ٢٠٠٢، ودورها الثانية المعقودة في جنيف في نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠٠٣، ودورها الثالثة المعقودة بنيويورك في نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠٠٤. بيد أننا نأسف لعدم تمكن اللجنة التحضيرية في دورتها الثالثة من الاتفاق على جدول للأعمال وعلى توصيات موضوعية لمؤتمر ٢٠٠٥ بشأن استعراض معاهدة عدم الانتشار.

وفي ذلك السياق، نؤكد من جديد أهمية إنشاء هيئات فرعية في مؤتمر ٢٠٠٥ لاستعراض المعاهدة وفقا للمادة ٣٤ من مشروع النظام الداخلي للمؤتمر، بغية النظر في القضايا المتعلقة بترع السلاح النووي، والسلامة والأمن في البرامج النووية السلمية، وضمانات الأمن والقضايا الإقليمية، مع الإشارة بصفة خاصة إلى القرار المتصل بالشرق الأوسط المتخذ في مؤتمر ١٩٩٥ الخاص بالاستعراض والتמיד.

ونحن نعتقد بقوة أن إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية التي أعلنتها معاهدات تلاتيلوكو وراوتونغا

أن تتخذ مزيدا من التدابير الملموسة لمواصلة تخفيض الحالة التشغيلية لأنظمة أسلحتها النووية. ويدعو كذلك إلى عقد مؤتمر دولي بشأن نزع السلاح النووي من جميع جوانبه، في تاريخ مبكر، لتحديد ومعالجة تدابير ملموسة خاصة بترع السلاح النووي.

إن مشروع القرارين هذين هما جزء من إسهامات أعضاء آسيان في قضية نزع السلاح. وفي هذا العام تقوم ماليزيا وميانمار من جديد، بمساندة من آسيان ومقدمين آخرين، بتقديم مشروع قرارين مماثلين لما سبق. ونحن نأمل آملا شديدا أن يحظيا بتأييد أوسع وبمزيد من المقدمين لها.

إن بلدان آسيان طالما شددت على أهمية تحقيق الانضمام العالمي إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ونحن نكرر ندائنا إلى جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تبذل مزيدا من الجهود للقضاء على جميع الأسلحة النووية.

وفي ذلك السياق رحبنا بعقد المؤتمر الثالث المعني بتسهيل دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، الذي عقد في فيينا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. ورحبنا كذلك بإقرار المؤتمر للتدابير الملموسة الـ ١٢ الواردة في الإعلان الختامي للمؤتمر، بغية تشجيع النفاذ المبكر للمعاهدة المذكورة. ومما يشجعنا أن ثلاث دول حائزة للأسلحة النووية قد صدقت حتى الآن على تلك المعاهدة الهامة.

ونحن نرحب بالنتيجة الإيجابية لمؤتمر الأطراف عام ٢٠٠٠ لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وترحب بلدان آسيان خاصة بتعهد الدول الحائزة للأسلحة النووية - وهو تعهد لا لبس فيه - بإنجاز القضاء الكامل على ما لديها من ترسانات نووية، ما يؤدي إلى نزع السلاح النووي، وهو أمر التزمت به جميع الدول الأعضاء بموجب المادة السادسة من المعاهدة. ونكرر الإعراب عن رأينا بأن

الأمنية، وجماعة آسيان الاقتصادية وجماعة آسيان الاجتماعية - الثقافية. وفي ذلك الصدد نثني على التقدم المحسوس الذي أحرز منذ إقرار وفاق آسيان الثاني في وضع خطط العمل الخاصة بالأعمدة الثلاثة المذكورة وصياغتها في صورتها النهائية بالنسبة لتلك الأعمدة الثلاثة باعتبارها القوة الدافعة لآسيان نحو التكامل الكلي.

إن بلدان آسيان لا تزال تعلق أهمية خاصة على جهود بناء الثقة بين بلدان المنطقة. وقد وازبت آسيان على القيام بتدابير ملموسة لتعزيز الأمن الإقليمي من خلال مبادرات شتى بذلت في محفل آسيان الإقليمي.

ونلاحظ التطورات الإيجابية في عملية محفل آسيان الإقليمي من خلال الأنشطة المبذولة بين الدورات والترابط بين المسار الأول والمسار الثاني. ونلاحظ بارتياح المناقشات المثمرة وتبادل الآراء في محفل آسيان الإقليمي الحادي عشر المعقود في جاكارتا في تموز/يوليه ٢٠٠٤، الذي رحب بانضمام باكستان بوصفها المشارك الرابع والعشرين في المحفل المذكور. ومما يشجعنا بصفة خاصة أن المحفل الحادي عشر قد أكد من جديد الدور الجوهري للمحفل بوصفه المنتدى السياسي والأمني الرئيسي في المنطقة.

ونحن عازمون على أن نكفل استمرار آسيان في تعزيز دورها القائد لإعطاء مزيد من القوة الدافعة للتعاون الرامي إلى شد أزر عملية المحفل بوصف ذلك إسهام آسيان في الحفاظ على السلم والأمن والاستقرار في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وقد اعترفت آسيان أيضا بأغراض وأهداف مؤتمر الوفاق والتعاون في جنوب شرقي آسيا باعتباره مدونة السلوك الرئيسية لتعزيز التعاون والوفاق والصداقة في جنوب شرقي آسيا وبين آسيان والمشاركين الآخرين في المحفل. ونحن نرحب بانضمام جمهورية الصين الشعبية والهند إلى المعاهدة، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، وانضمام اليابان

وبانكوك وبليندابا، كانت خطوة إيجابية نحو إدراك هدف نزع السلاح النووي عالميا. وفي ذلك الصدد، نرحب بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية على أساس ترتيبات يتم التوصل إليها بحرية بين دول المناطق المعنية.

إن بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا (آسيان)، من خلال جهود متواصلة، قد أنشأت بنجاح منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا. وفي ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٧ دخلت حيز النفاذ معاهدة عن المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا. ومرفق بتلك المعاهدة بروتوكول لانضمام الدول الحائزة للدول النووية. وإذ نرحب بإعلان الصين، في مؤتمر قمة آسيان والصين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ استعدادها للانضمام إلى البروتوكول، نود أن نكرر ندائنا إلى الدول الحائزة للأسلحة النووية بانضمامها إلى البروتوكول في أقرب وقت ممكن. ونرحب بالتقدم المحرز في تنفيذ المعاهدة ونشدد على أهمية المشاورات المباشرة بين دول آسيان والدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية. ونعتبر ذلك تقدما ملحوظا نحو تشجيع انضمام الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى بروتوكول المعاهدة. ونحن نكرر أيضا من جديد أهمية بذل جهود حثيثة لزيادة تعزيز التعاون على تنفيذ المعاهدة، بقصد تشجيع أغراض المعاهدة وأهدافها، ولا سيما كفالة الانضمام المبكر للدول الحائزة للأسلحة النووية إليها.

ونرحب بتوقيع إعلان الوفاق الثاني بين دول آسيان (وفاق بالي الثاني) في مؤتمر قمة آسيان التاسع المعقود في بالي باندونيسيا عام ٢٠٠٣، الذي قرر إنشاء جماعة آسيان المرتكزة إلى ثلاثة أعمدة هي: التعاون السياسي والأمني؛ والتعاون الاقتصادي؛ والتعاون الاجتماعي - الثقافي، تمشيا مع رؤية آسيان لعام ٢٠٢٠ كجماعة من أمم جنوب شرقي آسيا مترابطة معا بشراكة ديناميكية مع جماعات الرعاية. إن مجتمع آسيان سوف يتحقق من خلال إطار جماعة آسيان

في ذلك الصدد. ومن الملح الآن بالنسبة لنا، نحن المجتمع الدولي، أكثر من أي وقت مضى، أن نجهد في سبيل السلم والأمن الدوليين وأن نضاعف جهودنا للارتفاع إلى مستوى التزاماتنا بهدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ونحن، بلدان آسيان، نكرر مرة أخرى من جديد التزامنا بالعمل متعاونين لتحقيق تلك الأهداف بوصفها أمراً ذا أقصى درجة من الأولوية.

السيد شيمفامبا (ملاوي) (تكلم بالانكليزية):

سيدي الرئيس، بالنيابة عن وفدي، أود أن أنضم إلى كل الوفود الأخرى التي تكلمت قبلي مهتة إياكم وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم لإدارة أعمال هذه اللجنة الهامة للغاية. ونحن على ثقة، سيدي، بأن معرفتكم وخبرتكم الواسعة ستدفعان بعملنا نحو تحقيق السلم والأمن الدائمين. ولذلك، يؤكد وفدي كامل تعاونه معكم ودعمه لكم في هذا المسعى النبيل.

وإذاً نجتمع مرة أخرى للتداول في اللجنة الأولى خلال دورة الجمعية العامة التاسعة والخمسين، فإننا ندرك أن أياً من هيئة نزع السلاح ومؤتمر نزع السلاح لم يتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمل أو جدول أعمال. ولذلك، فإننا نطلب عزمًا سياسيًا أكبر من جانب كل الأطراف الرئيسية المهتمة بتوطيد الدور المركزي للأمم المتحدة في كفالة السلم والأمن في شتى أنحاء العالم.

وملاوي تشعر بالارتياح إزاء الجهود العالمية المتضافرة لإجهاض تهديد الإرهاب الدولي ووضع حد له. وإننا ندرك تماماً الخطر الذي يمثلته لجوء الإرهابيين دون وازع إلى استخدام أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما الأسلحة النووية والأسلحة الكيميائية والبيولوجية.

وفي ضوء هذه الخلفية، نظل نشعر بالقلق لأن بعض الصكوك القانونية البالغة الأهمية التي تحكم النظام المتعدد

وباكستان في تموز/يوليه ٢٠٠٤، وتطلع إلى انضمام الاتحاد الروسي في موعد لاحق من هذا العام. وفي ذلك الصدد ندعو البلدان الخارجة عن نطاق جنوب شرقي آسيا إلى النظر في الانضمام إلى المعاهدة.

ونلاحظ أيضاً بارتياح مستوى الاطمئنان والثقة الذي أوجد تحت رعاية المحفل مع أنشطة المجالات المترابطة التي هي مجالات تدابير بناء الثقة والدبلوماسية الوقائية، التي بدأ المحفل القيام بها.

وننتهز هذه الفرصة كي نعرب مرة أخرى عن تقديرنا للمراكز الإقليمية للسلم ونزع السلاح، التابعة للأمم المتحدة في آسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وأفريقيا، على إسهاماتها الفعالة نحو إقرار السلم والأمن الدوليين. والحلقات الدراسية والمنتديات الإقليمية التي تنظمها تلك المراكز تسهم فعلاً في إحراز تقدم في العملية الجارية في مناطق كل منها في سبيل الأمن ونزع السلاح.

ونقدر تقديراً عالياً ونساند مساندة كاملة الأنشطة الديناميكية والإسهامات الكبيرة في الحوار الأمني الذي رفع مستوى الوعي بقضايا نزع السلاح في المنطقة، وهو حوار أجراه مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ. ونرحب بعقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بقضايا نزع السلاح، المعقود في سابورو، اليابان، في تموز/يوليه ٢٠٠٤، الذي ركز على أمور منها تزايد التحديات التي يواجهها عدم الانتشار النووي وتواجهها الاستجابات الدولية؛ والسوق السوداء النووية؛ وتعزيز دور الوكالة الدولية للطاقة النووية؛ والتحديات والاحتمالات المتعلقة بمؤتمر عام ٢٠٠٥ لاستعراض معاهدة عدم الانتشار.

ونحن نحدد مرة أخرى التزامنا بتعددية الأطراف بوصفها وسيلة هامة لمتابعة وتحقيق أهدافنا المشتركة في مجال نزع السلاح، وعزمنا على مواصلة تعزيز تعددية الأطراف

وملاوي تشعر بالارتياح للتقدم الهام المحرز في تنفيذ برنامج العمل بشأن الأسلحة الصغيرة ونشاط الفريق العامل المفتوح العضوية للتفاوض على صك دولي لتمكين الدول من تحديد وتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة في الوقت المناسب وبطريقة موثوقة. ونوافق على أن إمدادات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ينبغي أن تقتصر على الحكومات أو الكيانات الأخرى المسموح لها حسب الأصول، وأن تخضع عمليات نقل الأسلحة للرقابة الوطنية والإقليمية والدولية لمنع وقوع تلك الأسلحة في أيدي غلاظ القلوب من الإرهابيين والأطراف من غير الدول.

السيد المقداد (الجمهورية العربية السورية): السيد الرئيس، يسعدني أن أعبر عن سعادتنا لرؤيتكم تقودون أعمال لجنتنا. وأني على يقين بأن قدرتكم وخبرتكم الواسعة والمستمدة من مواقف لبلدكم الصديق المبدئية والثابتة حيال مسائل نزع السلاح سوف تمكننا من إتمام أعمال لجنتنا بصورة بناءة وناجحة. كما أتوجه بالشكر للسيد آبي، مساعد الأمين العام لشؤون نزع السلاح، على بيانه الذي أدلى به في بداية مناقشات اللجنة، وأؤكد لكم تعاوننا معكم للوصول إلى أفضل النتائج في عمل اللجنة.

مرة أخرى تتكرر الصورة القائمة لحالة الأمن والسلام الدوليين. وتؤكد بيانات رؤساء الدول والحكومات ووزراء الخارجية التي أُلقيت في المناقشة العامة لهذه الدورة على رسم الصورة الحقيقية للمشهد السياسي الدولي حيث يتم تغليب القوة على القانون، والباطل على الحق، والحرب على السلام. لقد انتهت مبررات الحرب الباردة ونفقاتها الهائلة على التسليح، فضلاً عن ثبوت عدم جدوى الحرب الاستباقية التي تعاضمت تكاليفها في الأرواح والممتلكات، وأثبتت أن معضلة الوضع الدولي الراهن تتفاقم مع الحلول العسكرية. والأمثلة على أرض الواقع واضحة لمن يريد أن يرى بعينه. فهذه المعضلة لا يمكن أن تجد حلاً من تلقاء نفسها، وإنما من

الأطراف لترع السلاح قد تعرضت في الآونة الأخيرة للتهديد أو تعثر تنفيذها. وفي هذا الصدد، تؤكد ملاوي مجدداً التزامها بضرورة تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من جانب الدول الأعضاء، وما فتئت تطالب بتحقيق عالميتها.

ويحدونا الأمل في ألا يتبع المؤتمر القادم للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥ نفس نمط الاجتماعات التحضيرية الثلاثة الأخيرة، حيث نشأت صعوبات نتيجة للتباين الشديد في الآراء بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها.

وتحيي ملاوي مرة أخرى جهود دائرة الأعمال المتعلقة بالألغام التابعة للأمم المتحدة، لتفعيل اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام - أو اتفاقية أوتاوا. ومن الواضح أن مكافحة انتشار الألغام الأرضية كان ناجحاً بفضل مبادرات إقليمية ودولية. وفي هذا الصدد، نود أن نعلن أن ملاوي ستحضر مؤتمر الاستعراض الأول لاتفاقية أوتاوا، الذي سيعقد في نيروبي، كينيا، في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

وقد يود الأعضاء أن يعرفوا أن ملاوي بصدد تنفيذ الاتفاقية من خلال نهج متعدد القطاعات يشمل الحكومة والمجتمع المدني، وحكومة ملاوي تمكنت من الاشتراك في اجتماعات الأطراف في الاتفاقية بعد أن حصلت على الوصول إلى برنامج الرعاية؛ الأمر الذي ساعد البلد على إحراز تقدم في تنفيذ الاتفاقية.

واسمحوا لي أن أختتم بالانضمام إلى بقية المجتمع الدولي فيما يتعلق بمعالجة مشاكل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي لا تمثل تهديداً لأمن الدول فحسب، بل وتعرض استقرارها الاجتماعي - الاقتصادي للخطر.

السلاح لمراجعة وتقييم ما تم تنفيذه من توصيات دورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى عام ١٩٧٨. ونأمل أن ذلك سيتيح فرصة لاستعراض أهم الجوانب في عملية نزع السلاح بشكل شمولي يأخذ بالحسبان الحالة الدولية الراهنة والعمل بشكل جاد للقضاء على الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في إطار دولي متعدد الأطراف ويحقق نزع السلاح العام والكامل في ظل رقابة دولية فعالة.

لقد عبرت سورية عن تمسكها بالسلام العادل والشامل، وما زالت تطالب بانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، في حين أن إسرائيل لا تزال مستمرة في سياسة عدوانية توسعية تستند إلى ترسانة ضخمة من كافة صنوف الأسلحة التقليدية وغير التقليدية وأسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها الأسلحة النووية.

وتبقى منطقة الشرق الأوسط، دون غيرها من المناطق في العالم، الأكثر تعرضاً للتهديد وتزوير الحقائق. لقد كانت سورية من أوائل الدول التي دعت إلى جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها الأسلحة النووية، وعملت بجد نحو تحقيق هذا الغرض، وساهمت بالعديد من المبادرات التي ترمي إلى تحقيق هذا الهدف. وكان آخر هذه المبادرات مشروع القرار الذي تقدمت به باسم المجموعة العربية إلى مجلس الأمن بتاريخ ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ لإخلاء المنطقة من جميع أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها الأسلحة النووية، وذلك في إطار رقابة دولية جماعية، وتحت إشراف الأمم المتحدة وبما يعزز دور الاتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف المتعلقة بمسائل نزع السلاح. إن عدم المصادقة على المبادرة العربية يشجع إسرائيل على الاستمرار في رفضها الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار النووي، وإخضاع جميع منشآتها وأنشطتها النووية لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

خلال تضامن عالمي تتضافر فيه الجهود المخلصة والإرادة السياسية الصادقة لاحترام الشرعية الدولية والعمل في إطار متعدد الأطراف يعيد حالة الاستقرار العالمي إلى التوازن ويحافظ على استمرارها وبقائها.

لقد كان مؤتمر نزع السلاح وليد دورة الجمعية العامة الأولى المكرسة لنزع السلاح عام ١٩٧٨ التي حدد فيها المجتمع الدولي أولوياته بالعمل الجاد نحو نزع السلاح النووي، وأنشطته بمؤتمر نزع السلاح هذه المهمة في إطار جدول أعمال محدد تناوبت فيه حالات الإخفاق الكثيرة مع حالات النجاح القليلة. إلا أن مهمته الأساسية كمحفّل تفاوضي متعدد الأطراف لإبرام صك دولي ملزم قانونياً لنزع السلاح النووي ضمن إطار زمني محدد لم تحقق أي تقدم يذكر بسبب بعض القوى التي أعاققت هذا الجهود الدولي وعدم توفر الإرادة السياسية اللازمة لتحقيق هذا الغرض. بل تم إيقاف المؤتمر عن سعيه نحو تحقيق المسؤوليات المنوطة به، وبرزت ازدواجية غير مبررة في التعامل مع مسائل نزع السلاح. فبينما يجري تطوير ترسانات نووية وزيادة المخزون منها وابتكار أنواع جديدة والتهديد باستخدامها، تمارس الضغوط على الدول لمنعها من امتلاك وسائل الدفاع عن أمنها وسيادتها، وهو الحق الذي ضمنه ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والاتفاقيات الدولية المعمول بها.

وفي ذات الوقت الذي نتطلع إلى الإزالة التامة للسلاح النووي وتحقيق عالمية اتفاقية عدم الانتشار النووي، يُغض الطرف عن أولئك الذين امتلكوا هذا السلاح خارج نظام عدم الانتشار، بل ويقدم الدعم لهم في حين تحرم الدول الأطراف من استخدام التكنولوجيا للأغراض السلمية والتنمية.

نعتقد أن الوقت قد حان أكثر من أي وقت مضى لعقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع

والأمن الدوليين. والواقع أن هذه التحديات الكبيرة لا يمكن التغلب عليها إلا بالاحترام الدقيق من جانب كل الدول، فرادى وجماعة، للاتفاقات الدولية التي دخلت فيها والتي تتناول، من جملة أمور أخرى، منع انتشار الأسلحة، ووقف سباق التسلح النووي، وحظر الاتجار غير الشرعي بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ونزع السلاح العام الكامل المقرون بتدابير تحقق مشددة تحت قيادة الأمم المتحدة. وهنا نود أن نرحب بالقرار الأحادي للجماهيرية العربية الليبية بالتخلي عن برامجها لأسلحة الدمار الشامل.

وتوغو، بدورها، تؤيد مبدأ نزع السلاح العام الكامل بكل أشكاله، وهي تعمل على التصديق على أغلبية الاتفاقيات ذات الصلة وتنفيذها. ونتيجة لذلك أودع بلدي في ١ تموز/ يولييه ٢٠٠٤ صك تصديقه على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وعلى الصعيد الإقليمي تنقيد توغو بالوقف المؤقت على استيراد وتصدير وصنع الأسلحة الصغيرة في غرب أفريقيا. وهنا يحدونا وطيد الأمل أن يتسنى اختتام المفاوضات التي بدأت في حزيران/ يونيه ٢٠٠٤ لصياغة صك دولي يسمح للدول بوسم الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ورصد الطرق المستخدمة في الاتجار غير المشروع بها في أسرع وقت ممكن. ويود وفدي أيضا أن ينتهز هذه الفرصة ليحث المجتمع الدولي على دعم مفوضيتنا الوطنية لمحاربة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار بها، التي أنشأها بلدي قبل مدة قصيرة.

وبالنسبة إلى موضوع نزع السلاح والسلام والأمن الدولي يجب علينا أن نتناول الدور الهام الذي يجب أن ينادي بمراكز الأمم المتحدة الإقليمية للسلام ونزع السلاح في أمريكا اللاتينية والكاريبي، وآسيا والمحيط الهادئ، وأفريقيا. فتلك المؤسسات، التي أنشئت في سياق الحرب الباردة،

وبهذا الصدد نتطلع إلى المؤتمر الاستعراضي العام القادم كي يتبنى دعوة واضحة لإسرائيل للانضمام إلى الاتفاقية، وآلية فعالة لتحقيق هذا الغرض بما يساهم في استقرار المنطقة والمضي على طريق إحلال سلام عادل وشامل فيها.

وتساهم بلادي في الأنشطة المنبثقة عن برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلقة بالأسلحة الصغيرة، وشاركت في الاجتماع الذي عقدته إدارة شؤون نزع السلاح في القاهرة بالتعاون مع الجامعة العربية العام المنصرم، وتستعد للمشاركة في الاجتماع المزمع عقده في الجزائر هذا العام لهذا الغرض، الأمر الذي نتمنى له كل النجاح.

لا تزال الأمم المتحدة وستبقى المكان الوحيد الذي يجب أن تلتقي فيه الجهود المخلصة في إطار متعدد الأطراف لإنجاز ما نتطلع إليه من إزالة لأسلحة الدمار الشامل بكافة أصنافها، وفي مقدمتها الأسلحة النووية، وتجنيد البشرية مخاطر استخدامها مرة أخرى.

السيد سول (توغو) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي أن أشارك المتكلمين السابقين في تقديم التهاني الحارة لكم، سيدي، بمناسبة انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى. كذلك أود أن أهنئ جميع أعضاء المكتب الآخرين. إن خبرتكم الواسعة، السيد الرئيس، في الدبلوماسية المتعددة الأطراف وإمامكم الشامل بقضايا نزع السلاح، يضمنان نجاح أعمالنا. ويود وفد توغو، من جانبه أن يطمئنكم على دعمه وتعاونيه التامين.

لقد نوه وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح بصورة مقصودة، في بيانه الاستهلاكي في بداية أعمالنا، بدور اللجنة الأولى الهام البالغ التعقيد في التصدي للتحديات التي نواجهها، رغم اختلاف المصالح الوطنية، في ضوء المقتضيات الأساسية المطلوب من الأمم المتحدة توفيرها في ميدان السلم

الدول الأفريقية، وهي: دعم عمليات السلام ومبادرات السلام في أفريقيا؛ والتدابير العملية لترع السلاح وتحديد الأسلحة؛ والمعلومات والبحوث والمنشورات؛ والدعوة وتعبئة الموارد“.

إن استمرار نقص الموارد المالية، الذي يدعو إلى الجزع، آخذ الآن في التقليل إلى حد كبير من قدرة المركز الإقليمي على إنجاز ولايته وعلى القيام ببرنامجه الطموح والمفيد جدا في هذا الأوان الذي يتفشى فيه افتقار عام إلى الأمن ويتعرض السلم للتهديدات باستمرار. وفي ضوء هذا المأزق، تود توغو مرة أخرى أن تدعو الدول الأعضاء والشركاء الآخرين إلى التفكير في المشكلة وتحديد حل يكفل على الأرجح ضمان بقاء المراكز ولا سيما مركز لومي.

السيد غاتان (الفلبيين) (تكلم بالانكليزية): إن الفلبين تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل ميانمار بالنيابة عن الأعضاء الـ ١٠ في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا (آسيان).

وننتهز هذه الفرصة للإشادة بوكيل الأمين العام نوبوياسو آبي وبإدارة شؤون نزع السلاح لمساندتهم قضيتنا المتعلقة بترع السلاح.

إن الفلبين تشاطر وفودا أخرى القلق إزاء عدم إحراز تقدم في نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين على الساحة المتعددة الأطراف. ومما يدعو إلى الأسف أنه لم تحدث في الدورة الأخيرة لهيئة نزع السلاح مناقشة هامة إذ تعثرت الدورة حيال قضية وضع جدول الأعمال، على الرغم من الجهود التي بذلها الرئيس. وعلاوة على ذلك، فإن الدورة الثالثة والختامية للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف عام ٢٠٠٥ لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لم تتوصل إلى وضع تقرير بتوافق الآراء، يتضمن توصية موضوعية للمؤتمر.

مطلوب منها الآن أن توحد طاقاتها مع المنظمات الإقليمية لمحاربة المشاكل الكثيرة المرتبطة لا بمسألة نزع السلاح فحسب، بل أيضا وفي المقام الأول بالدفع قدما بقضية السلام وبناء السلام فيما بعد الصراع في المناطق التي مزقتها الصراعات إربا، لا سيما في أفريقيا.

وللأسف، إن المراكز الإقليمية تعاني الآن حالة مالية ممتنهي الحرج. لذلك، وكما شدد بحق رئيس وفد توغو خلال المناقشة العامة في الدورة الحالية للجمعية العامة (انظر A/59/PV.13)، يجب على اللجنة أن تولي مزيدا من الانتباه للحالة المالية المقلقة لمراكز الأمم المتحدة الإقليمية الثلاثة للسلم ونزع السلاح، حتى تستطيع تلك المؤسسات الحصول على الموارد المالية التي تحتاج إليها للقيام بولاياتها.

وفي ذلك الصدد، وبناء على تقارير الأمين العام ذات الصلة، تعتقد توغو اعتقادا راسخا أنه آن الأوان تماما كي تقوم الجمعية العامة باستعراض سبل تمويل المراكز الإقليمية كي تزودها بالوسائل المالية الوافية. فإذا فعلت ذلك ستبرهن الجمعية عن مساندتها الحقيقية لأهداف المنظمة في مجالات تحديد الأسلحة ونزع السلاح وبناء السلام، وتقديرها للدور النشط جدا الذي تضطلع به تلك المراكز.

وفيما يتعلق بمركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم والأمن في أفريقيا، الذي يستضيفه بلدي، لا شك في أن هذه المؤسسة تواصل بذل جهود جديرة بالثناء للقيام بتحقيق الأهداف الموكولة إليها على الرغم من المصاعب المالية التي تواجهها. وعلى نحو ما أكد الأمين العام في تقريره (A/50/209)،

”وواصل المجلس في نطاق موارده المالية المحدودة، تنفيذ برنامج عمله في المجالات الأربعة ذات الأولوية التي أقرتها في عام ١٩٩٩ الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة

ولقد دأبت الفلبين على التشديد على أهمية الانضمام العالمي إلى اتفاقية عدم الانتشار. ومما يدعو حقا إلى خيبة الأمل ملاحظة أنه بعد انقضاء أربع سنوات على مؤتمر عام ٢٠٠٠ لاستعراض معاهدة عدم الانتشار، لم يتحقق، إلى حد بعيد، الالتزام الجماعي الذي لا لبس فيه من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية بإزالة ترساناتها النووية بطريقة شفافة وخاضعة للمساءلة وقابلة للتحقق. ومرة أخرى، نحث الدول المعنية على بذل مزيد من الجهود للقضاء على جميع الأسلحة النووية.

وتؤكد الفلبين من جديد مساندتها لعقد الدورة الاستثنائية الرابعة، التي تأخرت كثيرا، من دورات الجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. ولقد تم في ذلك الصدد كثير من العمل في هيئة نزع السلاح بشأن جدول أعمال وأهداف الدورة الاستثنائية الرابعة. ويجدر بنا ألا نتراخى في عزمنا على عقد دورة استثنائية جديدة، مراعين في ذلك الأحداث السريعة التطور في البيئة الدولية للسلم والأمن.

إن وفدي تشجعه التطورات الحديثة العهد في منطقتنا في ما يتعلق بقرب إنشاء جماعة آسيان الأمنية التي من شأنها أن تؤدي إلى إيجاد آسيان يعيش أعضاؤها في سلم بينهم ومع العالم الخارجي كله. ونحن نرى أن جماعة آسيان الأمنية من شأنها أن تعزز قدرتنا على معالجة تحديات الأمن، التقليدية وغير التقليدية على السواء.

وترى الفلبين أن المناطق الخالية من الأسلحة النووية ليست مجرد أدوات لعدم الانتشار النووي، بل هي أيضا إسهامات هامة في نزع السلاح النووي. ونحن في منطقتنا نأمل أن تجري مفاوضات مثمرة مع القوى النووية بشأن منطقة جنوب شرقي آسيا الخالية من الأسلحة النووية. ويلاحظ وفدي أيضا اهتمام الصين بالانضمام إلى المنطقة المذكورة.

وعلى الرغم من تلك الانتكاسات، يلاحظ وفدي تطورات واعدة حدثت في الآونة الأخيرة. فأولا، إن الدورة الأولى للفريق العامل المفتوح باب العضوية للتفاوض على وضع صك دولي لتمكين الدول من كشف وتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة، في الوقت المناسب وبطريقة فعالة، وهي الدورة التي انعقدت في حزيران/يونيه من هذا العام، قد وعدت ببذل مزيد من الجهود لكبح المشكلة التي نشأت عن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ومن حسن الطالع أن هذه القضية لا تزال في صدارة شواغل الأمم المتحدة.

إن الفلبين قد اتخذت كل خطوة ممكنة لتشجيع برنامجنا الرامي إلى معالجة المشكلات المتعلقة بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ووضع علامات عليها واستيقاء سجلات عنها، وكذلك الرامي إلى التعاون في تعقب الأسلحة الصغيرة. فالشرطة الوطنية في الفلبين تقوم بتطبيق صارم لقانوننا الأساسي الخاص بالأسلحة النارية، وكفلت أن تكون عمليات صنع الأسلحة مطابقة للقانون وللأنظمة الأخرى. ونحن نقوم أيضا بإجراء حفر عميق على الأسلحة النارية يمكننا من تحديد أو استعادة أرقامها المتسلسلة الأصلية التي أمحت أو تم التلاعب بها.

ثانيا، إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، مع نظامها المتعلق بالتحقق والتفتيش في الموقع، هي إسهام رئيسي في سبيل الحد من الأسلحة النووية والقضاء عليها في خاتمة المطاف. وفي الشهر الماضي، أيدت الفلبين البيان الوزاري المشترك بشأن معاهدة الحظر الشامل المذكورة (A/59/550، المرفق)، وهو البيان الذي دعا إلى الانضمام العالمي إلى المعاهدة. ومرة أخرى ننضم إلى النداء الموجه إلى جميع الدول بالكف عن تطبيق برامج تقوض معاهدة الحظر الشامل، ريثما تدخل حيز النفاذ.

ترساناتها النووية والقضاء الكامل عليها، بما يتمشى مع التزاماتها بمقتضى المادة السادسة من المعاهدة ومع الالتزامات التي ارتبطت بها في مؤتمر عام ١٩٩٥ للاستعراض والتמיד والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠.

إننا ننظر إلى معاهدة عدم الانتشار باعتبارها أداة أساسية لتحقيق عالمٍ أشد أماناً وسلاماً. ولذا فإن التقيد بأحكام المعاهدة والامتنال الكامل والغير التمييزي لها ضروريان. ونحث الدول التي لم تصبح بعد أطرافاً في المعاهدة، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، على الانضمام إلى المعاهدة في أقرب وقت ممكن حتى يمكن إخضاع مرافقها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وحتى تتعهد بتنفيذ برامجها النووية في إطار نظام عدم الانتشار. وفي ذلك السياق نشعر بقلق شديد من جراء قيام بعض الدول بتحديث الأسلحة النووية وإظهارها أيضاً افتقارها إلى إرادة القيام بمفاوضات مضمونية بشأن القضاء التام على تلك الأسلحة.

إن عدم إحراز التقدم في عملية نزع السلاح النووي يجعل من الضروري الاتفاق على صدك ملزم قانوناً تضمن بموجبه الدول الحائزة لأسلحة نووية عدم استعمال وعدم التهديد باستعمال الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة لتلك الأسلحة أو التي هي أطراف في المعاهدة. وعلى هذا الغرار نحن مقتنعون بأن القضاء الكامل على ترسانات أسلحة الدمار الشامل هي وحدها الكفيلة بآلا تقع تلك الترسانات في أيدي إرهابيين أو غيرهم من الجهات الفاعلة من غير الدول.

ونؤيد قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) ضد انتشار أسلحة الدمار الشامل، وهو القرار الذي يستهدف، بصفة خاصة، منع الإرهابيين وغيرهم من الجهات الفاعلة من غير الدول من الحصول على تلك الأسلحة. بيد أننا نعتبر أن

وختاماً تنضم الفلبين إلى نداء الوفود الأخرى بإجراء إصلاح شامل ليس فقط للجمعية العامة بل كذلك للجان الرئيسية بما يسمح لها بأن تستجيب استجابةً إحدى للتحديات التي تواجه عالمنا الدائب التغير.

السيد غاليغوس تشيريبوغا (إكوادور) (تكلم

بالإسبانية): سيدي الرئيس، حيث أن هذه هي المرة الأولى التي أتكلّم فيها أود أن أهنئكم على انتخابك. وإني واثقٌ أنه بفضل قيادتكم المحنكة ستكون مداولاتنا ناجحة. إن وفدي يعرض مساندته الكاملة لكم ولأعضاء المكتب الآخرين، العاملين تحت إرشادكم القويم.

إن وفدي يشاطر البيان الذي أدلى به وفد البرازيل بالنيابة عن البلدان الأعضاء في مجموعة ريو. ونود بالإضافة إلى ذلك أن نعلق على عدد من البنود الواردة في جدول أعمال اللجنة ولها أهمية خاصة بالنسبة إلى إكوادور.

إن حكومتي تعلق أهمية حيوية على نزع السلاح العام والكامل والقابل للتحقق وغير القابل للعكس وعلى عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. ونحن مقتنعون بأن السلم والأمن الدوليين يرتكزان، إلى حد بعيد، بتحقيق تلك الأهداف. ولهذا السبب يقلقنا عدم إحراز التقدم في مجال نزع السلاح على مستوى تعدد الأطراف. إن مؤتمر نزع السلاح، على مدى سبعة أعوام، عجز عن عقد دورة مضمونية. ولم تستطع هيئة نزع السلاح أن تتوصل إلى اتفاق على جدول أعمال في جلستها الـ ٢٥٩. وبالإضافة إلى ذلك فإن اللجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، في أيار/مايو ٢٠٠٥ لم تستطع تقديم توصيات مضمونية.

ولذا لدينا سبب أقوى لإعادة تأكيد مساندتنا لأهداف المعاهدة، وخصوصاً لضرورة قيام الدول الحائزة لأسلحة نووية بالتبليغ عما يحرز من التقدم في تفكيك

٢٠٠٤، لجان تنسيق وطنية. ونؤيد أيضاً إعلان منطقة الأنديز للسلام الوارد في إعلان ١٢ تموز/يوليه الصادر في سان فرانسيسكو دي كويتو، الذي أقرته القمة الخامسة عشرة لرؤساء بلدان الأنديز؛ إن هذا العمل يشجع على التعايش السلمي بين بلدان المنطقة دون الإقليمية التي هي إكوادور وبوليفيا وبيرو وفنزويلا وكولومبيا.

وقبل أن أختتم بياني أود أن أسلط الضوء على الأهمية الخاصة التي يعلقها بلدي على اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام وهي الاتفاقية التي أصبح بلدي طرفاً فيها بتاريخ ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٩. وبعد أربع سنوات من العمل الشاق في مناطق كبيرة تعج بالسكان على حدودنا الجنوبية استطعنا أن نزيل وندمر هذه الأدوات الفتاكة، بفضل الإسهامات القيمة التي قدمتها كندا والولايات المتحدة واليابان، وكان بعضها عن طريق منظمة الدول الأمريكية. بيد أنه لا تزال هناك مناطق ألغام واسعة النطاق على الحدود، تحتاج إلى التنظيف.

وتتشرف إكوادور بإبلاغ اللجنة بأنها، امتثالاً لالتزاماتها بموجب اتفاقية أوتاوا، عملت على تدمير جميع مخزوناتنا من الألغام المضادة للأفراد. ونظراً لتلك الخبرة يدعو وفد بلدي البلدان التي لم تصبح بعد أطرافاً في الاتفاقية إلى أن تنضم إليها في أقرب وقت ممكن حتى تصبح الاتفاقية صكاً عالمياً.

السيد كالدوجيرو فيتش (صربيا والجبل الأسود)

(تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي يا سيدي في البداية أن أهنيئكم على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى، وإني واثق أنه بفضل مهاراتهم وقدرتهم المهنية البارزة، سنجري مداولات ناجحة ومثمرة. وفي هذا الصدد تستطيعون التعويل على مساندة وفد بلدي وتعاونهم الكامل. واسمحوا لي أن أهنيئ أعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم.

تلك التدابير الملزمة قانوناً، التي تمثل التزاماً على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، يجب التوصل إليها عن طريق التفاوض التفاوض بشأنها وإقرارها على المستوى المتعدد الأطراف؛ وعلى هذا النحو نستطيع أن نتجنب نشوء حالة يمكن فيها لمجموعات محدودة لا تمثل جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تسعى إلى فرض مثل تلك التدابير بعملية لم يتصورها الميثاق.

وقبل بضعة أيام وقّعت إكوادور، كجزء من التزامها بترع السلاح، على مدونة السلوك الدولية ضد انتشار القذائف التسيارية، المعروفة أيضاً بمدونة سلوك لاهاي، التي وقع عليها ١١٧ بلداً. وقد تبيننا مشروع القرار المقدم من وفد شيلي بوصفها رئيساً لمدونة السلوك؛ ونحن مدركون أن إقرار هذا النص الهام سينشئ تعاوناً بين المدونة والأمم المتحدة.

تؤيد إكوادور التنفيذ الكامل لبرنامج عمل تموز/يوليه ٢٠٠١ بشأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، وتوصيات الدورة الموضوعية الأولى للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بوسم وتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وهي الدورة المعقودة في حزيران/يونيه ٢٠٠٤.

وفي إعلان ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٤ الصادر عن مؤتمر قمة سان فرانسيسكو دي كويتو، لجماعة دول الإنديز حدد رؤساء بلدان الأنديز التزامهم بإعطاء مزيد من الزخم لاستراتيجية البلدان الأعضاء المتعلقة بمنع ومكافحة واستئصال الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، من خلال تنفيذ المقرر ٥٥٢ الصادر عن مجلس وزراء خارجية جماعة دول الأنديز. وبالإضافة إلى ذلك أصدر رؤساء الدول تعليماتهم كل إلى سلطته الوطنية بأن تنشئ، قبل كانون الأول/ديسمبر

والمركز الإقليمي للمساعدة على التحقق من تحديد الأسلحة وتنفيذه، وعملية التعاون في جنوب شرق أوروبا، وميثاق تحقيق الاستقرار لجنوب شرق أوروبا. ونولي أهمية خاصة لتنفيذ الاتفاق بشأن تحديد الأسلحة على المستوى دون الإقليمي، مما أسهم إسهاما كبيرا في تعزيز الاستقرار والأمن في منطقة جنوب شرق أوروبا.

وصربيا والجبل الأسود ملتزمة تماما بالوفاء بالتعهدات التي قطعتها على نفسها في إطار المعاهدات الدولية في هذا المجال. وقد صدقت بلادي على اتفاقية أوتاوا في ١٩/أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، وبدأ نفاذ الاتفاقية في ١ آذار/مارس ٢٠٠٤. وكبلد متضرر من مشكلة الألغام الأرضية بشكل خطير، فإن صربيا والجبل الأسود تشاطر الرأي القائل بأهمية التنفيذ الكامل لاتفاقية أوتاوا تعزيزا للأمن والثقة.

وصربيا والجبل الأسود مستعدة للوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية، بما في ذلك تدمير مخزون قوامه ١,٣ مليون لغم أرضي في غضون السنوات الأربع القادمة. ولكن، نحتاج إلى موارد مالية إضافية للوفاء بذلك الالتزام في الوقت المناسب وبالشكل السليم. وأود أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا لوكالة الصيانة والإمداد التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي على ما تقدمه لنا من مساعدة، وأدعو الآخرين إلى مساعدتنا في هذا الجهد.

غير أن قطاعا آخر من تنفيذ الاتفاقية لا يقل أهمية ويمثل مشكلة للبلدان النامية ومجتمعات ما بعد الصراع. وإعادة تأهيل ضحايا الألغام الأرضية وإعادة إدماجهم اجتماعيا واقتصاديا موضوع ينبغي أن يعالجه المجتمع الدولي بصورة ملموسة وأكثر فعالية.

وبوصف صربيا والجبل الأسود طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فهي تدعم الجهود الرامية إلى تحقيق عالميتها وتنفيذها بالكامل. ونعلق أهمية كبيرة على عمل

انضمت صربيا والجبل الأسود إلى بيان هولندا الذي تم الإدلاء به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وعند هذه النقطة أود أن أقدم الملاحظات الإضافية التالية.

لا يوجد شك في أن الإرهاب الدولي وانتشار أسلحة الدمار الشامل يوجدان أخطر تهديد للأمن في زمننا. وهمزة الوصل بين انتشار تلك الأسلحة والأشكال الجديدة من الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية تقوض السلم والأمن العالميين وتقتضي اتخاذ إجراءات عاجلة وحسنة التوقيت من جانب المجتمع الدولي.

ونحن لا يمكن أن نختل الفشل في هذا الجهد، لأن خطر وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي الإرهابيين قد تكون له آثار مأساوية ذات أبعاد لم يسبق لها مثيل. ولذلك، ينبغي للمجتمع الدولي تعزيز جهوده وتكثيفها للتعامل مع هذه التهديدات العالمية بنجاح. وفي هذا السياق، ينبغي أن تقوم الأمم المتحدة بدور مركزي في إطار التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة.

والأمم المتحدة تملك آليات ملائمة لتعزيز السلم والأمن الدوليين. وتحقيقا لذلك، علينا أن نحسن الصكوك الحالية لزرع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. ومن المهم بصفة خاصة تحقيق عالمية الصكوك الحالية وتعزيز فعاليتها بإنفاذ الامتثال الصارم وتعزيز نظم التحقق.

وبغية زيادة الثقة بين الدول الأعضاء وتعزيز السلم والأمن، ينبغي أن نشجع على مزيد من الشفافية وتبادل أوسع للمعلومات في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. وفضلا عن ذلك، تولي بلادي أهمية خاصة لتعزيز الاستقرار والأمن الإقليميين وتشجيع علاقات حسن الجوار مع كل الدول في منطقتنا. وفي هذا الصدد، تقوم صربيا والجبل الأسود بنشاط كبير في إطار مبادرات إقليمية مثل الفريق التوجيهي للتعاون بين جنوب وشرق أوروبا،

حول الحماية من الأسلحة الكيميائية، بمشاركة ممثلين من ١٦ بلدا.

فضلا عن ذلك، وكدولة مشاركة، نؤيد تماما مدونة لاهاي لقواعد السلوك باعتبارها مبادرة هامة جدا للتعامل مع انتشار القذائف.

كما اعتمدت صربيا والجبل الأسود إعلانا ينص على التعهد طوعا بالامتنثال للأحكام الواردة في وثائق نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف وتنفيذ تلك الأحكام.

ولللأسف، فقد أثبتت تجربة بلادي فداحة الخطر الذي يمثل انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بشكل غير مشروع وما ينطوي عليه ذلك من آثار معاكسة على التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ولذلك، فإننا نؤيد أنشطة الفريق العامل للتفاوض بشأن صك دولي يمكن الدول من مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. بمزيد من الفعالية. وهذا الصك سيسمح كذلك بتعاون دولي أكبر من خلال اعتماد معايير مشتركة لوسم الأسلحة ووضع السجلات وتبادل المعلومات بشأنها.

وقبلت صربيا والجبل الأسود المادة الأولى المعدلة من الاتفاقية المعنية بأسلحة تقليدية معينة، وانضمت إلى البروتوكول الإضافي الرابع. كما شاركت في المفاوضات التي أفضت إلى اعتماد البروتوكول الخامس بشأن مخلفات الحرب من المتفجرات.

وما فتئنا نؤيد أعمال فريق الخبراء الحكوميين المعني بمخلفات الحرب من المتفجرات والألغام غير الألغام المضادة للأفراد، ونأمل أن تكمل تلك المفاوضات بالنجاح.

أخيرا وليس آخرا، فإن صربيا والجبل الأسود تلتزم التزاما ثابتا بإصلاح وترشيد أعمال اللجنة الأولى. وإننا على ثقة من أنه من خلال عملنا معا، يمكن أن نجد سبلا لتحسين

الوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي وقعنا معها الاتفاق الإطاري للتعاون التقني في عام ٢٠٠٣.

وتبذل صربيا والجبل الأسود جهودا مستمرة لتحسين إجراءات الحماية والأمن للمواد المشعة وتؤيد استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية.

وقد أودعت بلادي صك تصديقها على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٤، لتنضم بذلك إلى ١٧٠ دولة طرفا في تلك المعاهدة. ونؤيد بدء نفاذها في وقت مبكر، وفي هذا السياق، أيدنا البيان الوزاري الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ بشأن تلك المعاهدة.

وأود أن أنوه مرة أخرى إلى ضرورة العمل الجاد بهدف منع انتشار أسلحة الدمار الشامل. وصربيا والجبل الأسود تؤيد كل الجهود الدولية الرامية إلى كبح انتشار هذا النوع من الأسلحة وهي مستعدة للمشاركة في تلك الجهود. ونعتبر قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) خطوة هامة في هذا الاتجاه. وبالإضافة إلى بذل كل جهد ممكن على الصعيد الدولي، من الأهمية بمكان اعتماد قوانين ملائمة على المستوى الوطني لتهيئة الظروف لمراقبة صارمة للاتجار في الأسلحة.

وفي صربيا والجبل الأسود، يجري الإعداد لعملية اعتماد قانون جديد للاتجار في الأسلحة والمعدات العسكرية والسلع ذات الاستخدام المزدوج، وينتظر اعتماده قريبا.

وبلادي تلتزم بأحكام اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية التزاما تاما وتؤيد كل الجهود الرامية إلى تحسين نظام عدم الانتشار المنبثق عن تلك الاتفاقية.

وتؤيد بلادي التنفيذ العالمي والصارم لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، وهي مستعدة للوفاء بالتزاماتها بموجب المادتين ٥ و ٦ من الاتفاقية. وفي تموز/يوليه الماضي، نظمت صربيا والجبل الأسود دورة تدريبية دولية في كروسيفاتش

تصديقها إلزاميا كيما يبدأ نفاذها. والمفاوضات الرامية إلى إبرام بروتوكول للامتناع بشأن الأسلحة البيولوجية لم يُحسم أمرها بعد، لمجرد أنه لم يحرز تقدم في التفاوض بشأن صك يحظر إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية. والشلل المستمر الذي أصاب مؤتمر نزع السلاح يبدو أنه اكتسب طابع الدوام. وما لا يقل أهمية هو فشل الآليات الأخرى لنزع السلاح، وخاصة هيئة نزع السلاح، في الاتفاق على جدول أعمال لها. ورغم الجهود التي بذلت خلال السنوات الأخيرة، فإن عقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ما زال بعيد المنال.

وفيما يتعلق بعمل مؤتمر نزع السلاح تؤيد نيجيريا تماما الاقتراح المقدم من ممثلي بلجيكا، الجزائر، السويد، شيلي، كولومبيا - اقتراح السفراء الخمسة - كآلية للخروج من المأزق الموجود، بالموافقة على برنامج عمل للمؤتمر. وتعتقد نيجيريا أيضا أن الوقت قد حان لأن تُبرم عن طريق التفاوض معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ولكن كي تكون النتيجة ملموسة، ينبغي أن تضم المعاهدة آلية تحقق موثوقا بها، لا تستبعد المخزونات الموجودة.

وفي مواجهة المأزق العام في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح، نحن على اقتناع بأن الأوان قد حان لأن تبدي جميع الدول الإرادة السياسية الضرورية لإحراز تقدم في هذا المجال، لا سيما في مواجهة التحدي المشترك الماثل في انتشار الأسلحة حول العالم. ومن هذه التحديات الرئيسية التهديد المتمثل في وجود أسلحة الدمار الشامل خصوصا الأسلحة النووية وما يجره ذلك الوجود من انتشارها. ونتيجة لذلك لا تزال تلك الأسلحة قضية تثير قلقا شديدا لدى المجتمع الدولي. والدول الأعضاء عليها التزام أدبي نحو الجنس البشري بالقضاء الكامل على تلك الأسلحة وتحقيق نزع السلاح العام والكامل تحت رقابة دولية فعالة. هذه هي

عمل اللجنة حتى يتسنى لها معالجة التهديدات المحدقة بالسلم والأمن الدوليين بمزيد من الفعالية.

السيد أيا لونغو (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): حيث أن هذه هي المرة الأولى التي أخذ فيها الكلمة، أود، سيدي، أن أهنئكم تهنئة حارة باسم وفد نيجيريا على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى في الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة. وإننا على ثقة من أنكم ستوفرون الريادة المطلوبة لتوجيه أعمالنا إلى خاتمة ناجحة. واسمحوا لي أيضا أن أهنئ، من خلالكم، أعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم. وأود أن أؤكد لكم وللمكتب كامل تعاون وفد بلادي معكم.

وأود أيضا أن أشكر وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، السيد نوبوياسو آبي، على بيانه الاستهلالي الذي وجدناه مفيدا جدا.

ينعقد هذا الاجتماع في وقت يواجه المجتمع الدولي آراء متباينة بشكل متزايد بشأن أفضل السبل للتعامل مع مسائل تحديد الأسلحة ونزع السلاح. وما زالت الحاجة إلى تنفيذ إجراءات نزع السلاح وعدم الانتشار تمثل تحديا رئيسيا لصون السلم والأمن الدوليين.

وقد شهد العقد الماضي التمديد إلى أجل غير مسمى لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ونجاح مفاوضات اتفاقية الأسلحة الكيميائية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، إلى جانب بدء نفاذ اتفاقية أوتاوا بشأن الألغام المضادة للأفراد. وقد انبثقت تلك الإنجازات من الشواغل الدولية المشتركة بشأن ما تمثله أسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية من مخاطر على الإنسانية.

وفي المقابل، سجل المجتمع الدولي منذ بداية هذا العقد مجموعة من الإخفاقات في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح. فلم تدخل اتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ بعد نتيجة لعدم تصديق بعض الدول التي يعتبر

وفي هذا الصدد ندعو إلى التصديق على معاهدة المنطقة الأفريقية الخالية من الأسلحة النووية - معاهدة بيليندا - من جانب العدد اللازم من الدول حتى تدخل حيز النفاذ دون مزيد من التأخير.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأكرر من جديد التزام نيجيريا بالتنفيذ الكامل لاتفاقيتي الأسلحة الكيميائية والأسلحة البيولوجية، كما أثبتته مؤخرا إنشاء بلدي لمجلس وطني للتنفيذ الكامل للاتفاقيتين. وقدمت الحكومة الاتحادية أيضا تقريرا وطنيا إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، أمثالا للمادة الثالثة من اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وبالإضافة إلى ذلك أتمت نيجيريا إيجاد سجل وطني للمواد الكيميائية المستوردة أو المنتجة أو المستهلكة في البلد، وهي ساعية بعزم إلى إنشاء معمل مرجعي كيميائي تختبر عينات كيميائية فيه. وتقوم الهيئات المختصة في الدولة في الوقت الحاضر بدراسة نشطة لمشروع قانونين وطنيين مستقلين، يتعلقان بالأسلحة الكيميائية والأسلحة البيولوجية. وتسعى حكومة نيجيريا الاتحادية أيضا إلى الحصول على التعاون من منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، في استعراض قوانين الاتحاد الموجودة التي لها أثر في تشريع التنفيذ الوطني المتعلق بالاتفاقيتين.

وتظل نيجيريا ملتزمة موقفا لا لبس فيه في دعمها للقضاء الكامل على جميع التجارب النووية. وقد أكدت دائما على أهمية تحقيق الانضمام العالمي إلى اتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية، بما في ذلك من جانب جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية التي عليها، من ضمن أمور أخرى، أن تسهم في عملية نزع السلاح النووي. وفي هذا الصدد ندعو إلى تصديق جميع الدول على المعاهدة، ولا سيما الدول المتبقية الـ ١١ من الأربعة والأربعين دولة التي لا بد من تصديقها على المعاهدة كي تدخل حيز النفاذ. وريثما يتم هذا الدخول، من المهم الإبقاء على وقف التفجيرات الخاصة

أجدي طريقة لكفالة ألا تقع الأسلحة في أيدي جهات فاعلة من غير الدول أو إرهابيين.

إن ذلك يأتي بي إلى مشكلة الافتقار إلى الامتثال لنظام عدم الانتشار النووي من جانب الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وكما نعرف جميعا فإن المعاهدة تظل أحد أكثر الصكوك حيوية للحفاظ على السلم والأمن الدوليين. ينشأ انطباع في أغلب الأحيان بأن التزام الامتثال للمعاهدة لا يقع إلا على عاتق الدول الأطراف غير الحائزة للأسلحة النووية؛ هذا الانطباع يمكن أن يكون ضارا بمقاصد وأهداف المعاهدة، وأن يضر، في نهاية الأمر، بتعزيز السلم والأمن الدوليين. على جميع دول الأطراف، النووية وغير النووية على السواء، التزام بكفالة عدم الانتشار من جميع جوانبه. وعلى غرار ذلك يقع على عاتق كل دولة طرف الوفاء بالالتزام بالخطوات العملية الـ ١٣ التي أقرها بتوافق الآراء المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠، لإنجاز القضاء الكامل على الترسانات النووية، بما يؤدي إلى نزع السلاح النووي، تمشيا مع المادة السادسة من المعاهدة.

وهناك حاجة إلى تأكيد هذا الالتزام من جديد في المؤتمر الاستعراضي السابع للمعاهدة المقرر عقده في العام القادم. بيد أن من دواعي الأسف أن اللجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لم تستطع في دورتها الثالثة المعقودة في أيار/مايو من هذا العام أن تتفق على جدول أعمال أو على توصيات للمؤتمر، مما أثار شكوكا حول مصير المؤتمر الاستعراضي ومعاهدة عدم الانتشار نفسها.

وبشأن نزع السلاح الإقليمي يود وفد نيجيريا أن يكرر بيان تأييده لمفهوم المناطق الخالية من الأسلحة النووية المعترف بها دوليا، وهي المناطق التي تنشأ على أساس ترتيبات يتم التوصل إليها بحرية فيما بين دول المناطق المعنية بالأمر.

عقد مؤتمر الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في أبوجا، عاصمة نيجيريا، بشأن مكافحة السمسرة والاتجار غير المشروعين في الأسلحة الصغيرة، برعاية حكومات المملكة المتحدة والنرويج وهولندا. ونجح المؤتمر في توعية الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية بمشكلة السمسرة غير المشروعة وساعد على إيجاد فهم مشترك لطرق معالجة المشكلة، بما في ذلك آليات التنسيق دون الإقليمية.

يرحب وفد بلدي بالمؤتمر الاستعراضي الأول القادم للدول الأطراف في اتفاقية أوتاوا بشأن الألغام الأرضية، وهو المؤتمر المعروف باسم مؤتمر قمة نيروبي بشأن عالم خال من الألغام، وسيعقد في نيروبي من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٣ كانون الأول/ديسمبر من هذا العام، باعتباره فرصة ممتازة ليس فقط لتقييم ما أحرز من التقدم في التنفيذ خلال السنوات الخمس الماضية بل كذلك لتخطيط خط السير في سبيل الاستئصال الكامل للأسلحة، وهو التخطيط الذي سيقوم به المؤتمر الاستعراضي الثاني في ٢٠٠٩. وندعو جميع الدول الأطراف إلى أن تحضر المؤتمر على أعلى مستوى ممكن.

في هذا العام يقدم وفد بلدي مرة أخرى، كما فعل في الماضي، مشروع قرار عنوانه "الزمالات والتدريب والخدمات الاستشارية للأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح" (A/C.1/59/L.4). إن هذا البرنامج الذي شرعت فيه نيجيريا في ١٩٧٨ قام بتدريب ٦٤٥ زميلا من ١٥٢ دولة. ونحن نقدر تأييد الدول الأعضاء التي واصلت تقديم الموارد والمرافق للمشاركين في البرنامج. ونحن ممتنون أيضا للأمين العام على الطريقة المقتدرة التي قامت بها الأمانة العامة بتنفيذ البرنامج على مر السنين. وندعو الدول الأعضاء إلى تأييد مشروع القرار الخاص بالبرنامج، كما فعلت ذلك دائما في الماضي.

بتجارب الأسلحة النووية وتفجيرات أي أجهزة نووية أخرى.

تؤكد نيجيريا من جديد التزامها بالارتباطات التي قامت بها في برنامج العمل الذي أقره مؤتمر الأمم المتحدة عام ٢٠٠١ بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونرحب ببدء المفاوضات في سبيل وضع صك دولي يمكن الدول من تحديد وتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة في الأوان اللازم وبطريقة موثوق بها. إن حجم المشكلة الناشئة عن انتشار الأسلحة الصغيرة يتطلب أن يكون الصك المنشود ملزما قانونا في سبيل التنفيذ الفعال. ونعتقد أن نجاح الفريق العامل باب المفتوح العضوية المعني بتعقب الأسلحة الصغيرة سيكون له أثر إيجابي على الاجتماع الثاني الذي يعقد كل سنتين بين الدول بشأن الأسلحة الصغيرة، المقرر التمامه عام ٢٠٠٥، وعلى المؤتمر الاستعراضي للأسلحة الصغيرة لعام ٢٠٠٦ الذي سيتولى تقييم ما أحرز حتى الآن من التقدم في تنفيذ برنامج العمل.

وفي منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية، التي ننتمي إليها، يجري النظر في الوقت الحاضر في تحقيق الهدف النهائي المتمثل في تحويل وقف استيراد وتصدير الأسلحة الصغيرة في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من صك سياسي، كما هو في الوقت الحاضر، إلى اتفاقية ملزمة قانونا. وسيكون تعاون المجتمع الدولي جوهريا تماما في تحقيق ذلك الهدف الهام.

إن مكافحة نيجيريا التي لا تكل للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة قد أحرزت مزيدا من التقدم بالتدمير الذي تم يوم ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ لـ ١٣٩ ١ سلاحا ناريا غير مشروع ولـ ١٤٧٤ قطعة من الذخائر، احتفالا بذكرى يوم الأمم المتحدة لتدمير الأسلحة الصغيرة. وفي وقت سابق من هذا العام، من ٢٢ إلى ٢٤ آذار/مارس،

مشاركة في خطة عمل مجموعة الدول الثماني بشأن عدم الانتشار وقبلت أرمينيا المبادئ التوجيهية التي تتضمنها الخطة.

والمثال اللبي مثال مشجع. بيد أنه جعل الحاجة إلى تدابير إضافية لتعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وجهود التحقق من تنفيذها أشد حتمية مما كان من قبل. وفي هذا الصدد تشجع أرمينيا على إيجاد حل عن طريق التفاوض للقضايا النووية المعلقة، وتؤيد جميع الجهود الرامية إلى إدراك هذه الغاية.

وفي عصر العولمة هذا، بما يصاحبه من تزايد فتح الحدود وسرعة الاتصالات ووجوه التقدم التكنولوجي، فإن فعالية نظم المراقبة الدولية على التصدير أهم مما كان في أي وقت مضى في سبيل تعزيز أهداف نزع السلاح وعدم الانتشار. وأريد أنؤكد بأن بلدي لا يألو جهداً لتعزيز نظامه الوطني الخاص بمراقبة التصدير، بقصد ضمان الاستعمال المشروع للبنود والتكنولوجيات ذات الاستعمال المزدوج والاتجار غير المشروع بها، مع توفير الضمانات اللازمة للمصدرين وللمجتمع الدولي. ويسرني أن أذكر هنا أن قانوننا بشأن رقابة الدولة على البنود والتكنولوجيات ذات الاستعمال المزدوج وتصديرهما، وكذلك على عبورهما من خلال أراضي جمهورية أرمينيا، صودق عليه ودخل حيز النفاذ في نهاية عام ٢٠٠٣. وفي أيار/مايو ٢٠٠٤ أصدرت حكومة أرمينيا مرسوماً ينظم الخبرة المتعلقة بالبنود ذات الاستعمال المزدوج. وتعمل الحكومة في الوقت الحاضر على استكمال ما لديها من قوائم المراقبة الوطنية.

إن المراقبة الفعالة على التصدير تتضمن وجود أخصائيين ذوي خبرة طيبة وتدريب جيد. وفي هذا الصدد فإن نزع السلاح والتربية يسيران يداً بيد. ونبذل قصارانا لكسب مزيد من الخبرة في هذا المجال من خلال المشاركة في

السيد مارتيروسيان (أرمينيا) (تكلم بالانكليزية):
اسمحوا لي أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في قهنتكم، يا سيدي، على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى. إن وفد بلدي واثق أنه بفضل قيادتكم المقتدرة ستعقد هذه اللجنة دورة منتجة وستنجز في المساعي التي شرعنا فيها. ونود أيضاً أن نعرب عن تقديرنا للسفير ساريغا على عمله المرموق في اللجنة الأولى خلال الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة. تنتهز أرمينيا كل عام فرصة المناقشة العامة لإبلاغ اللجنة بما أحرزته من التقدم في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار ولتشاطر آراءها في العمليات والتحديات السياسية الجارية. وهذا العام ليس مستثنى من ذلك. وبصفتنا بلداً يتقيد بمبادئ عدم الانتشار وتعزيز استعمال الطاقة النووية في الأغراض السلمية منذ اليوم الأول، تعلق أرمينيا أعلى درجة من الأهمية على السلامة النووية. وفي ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ صدقت أرمينيا - التي كانت أول بلد في كومنولث الدول المستقلة قام بالتوقيع على أحد البروتوكولات - على البروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ وقد دخل هذا البروتوكول حيز النفاذ في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤.

وتسند أرمينيا وتؤيد تماماً جهود الوكالة الدولية في سبيل تعزيز سلامة وأمن المصادر المشعة. وفي رسالة إلى المدير العام للوكالة الدولية في آب/أغسطس ٢٠٠٤ قام وزير خارجية أرمينيا بإبلاغه بالتزام بلدي بأن يتبع ويشجع الإرشاد الوارد في مدونة الوكالة الدولية لقواعد السلوك المتعلقة بسلامة المصادر المشعة وأمنها، وتشجيع البلدان الأخرى على أن تفعل الشيء نفسه.

وفي ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ خلال اجتماع مجموعة كبار موظفي مجموعة الدول الثماني، مع دول الاتحاد السوفييتي السابق، في جنيف، اعترف بأرمينيا بوصفها

على انتخاب كل منكم في منصبه. وأنا واثقون، يا سيدي، بأن عمل لجنتنا، تحت قيادتكم الحكيمة، سيكون موجها نحو خاتمة ناجحة. ونؤكد لكم مساندتنا الكاملة وتعاوننا التام في اضطلاكم بولايتكم.

ونشاطر تماما البيان الذي ألقاه في وقت سابق ممثل اتحاد ميانمار بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان). بيد أننا نود أن نسلط الضوء على بعض النقاط الكامنة.

على الرغم من بعض التقدم في المناقشات السياسية الموجهة نحو استئناف عمل مؤتمر نزع السلاح، الذي يتمثل دوره في التوصل عن طريق المفاوضات إلى اتفاقات جديدة على تحديد الأسلحة ونزع السلاح، فإن النور لم يظهر بعد في نهاية النفق فيما يتعلق بتلك الممارسة العالمية الرامية إلى ضمان السلم والأمن الدوليين. ونحن نوافق على تقييم الأمين العام الوارد في الفقرة ٦٩ من تقريره عن عمل المنظمة (A/59/1) التي تقول أنه:

”لا يزال العديد من القضايا المتصلة بأسلحة الدمار الشامل مثار قلق شديد بالنسبة إلى المجتمع الدولي. ومن بين هذه القضايا بطء التحرك صوب نزع أسلحة الدمار الشامل، وانتهاك الالتزامات المتعلقة بعدم الانتشار، وظهور دلائل على وجود شبكة نووية سرية، والتهديد الذي يشكله استخدام الإرهاب لأسلحة الدمار الشامل. ومن شأن هذه التطورات أن تعرّض للخطر السلام والأمن الدوليين، وربما تضاعف من خطر وقوع حالات جديدة من استخدام القوة من جانب واحد أو لشن ضربات وقائية“.

برامج تعاونية مختلفة، إقليمية وثنائية. ونظم في أرمينيا عدد من الحلقات الدراسية والدورات التدريبية لممثلي الوكالات الحكومية بشأن شتى جوانب المراقبة على التصدير وما يتصل بهذا الموضوع من قضايا، وذلك بمساندة نشطة من حكومة الولايات المتحدة.

إن الأداء الفعال للمراقبة على التصدير قد أصبح أكثر أهمية بتزايد تهديد الإرهاب الدولي - وهو تهديد تفاقم بخطر انتشار أسلحة الدمار الشامل من خلال امتلاك الجهات الفاعلة من غير الدول لها. تؤيد أرمينيا قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) الذي يؤكد من جديد أن انتشار أسلحة الدمار الشامل تهديد للسلم والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد ثمة حاجة إلى بذل جهود مشتركة وإيجاد وصيانة أنظمة فعالة للمراقبة على التصدير للحيلولة دون انتشار الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية.

قبل أسبوع بالضبط أصبحت أرمينيا الدولة الأحدث عهدا بالانضمام إلى مدونة قواعد سلوك لاهاي ضد انتشار القذائف التسيارية، فتعهدت بذلك بالالتزام بالهدف المشترك المتمثل في منع وكبح انتشار أنظمة القذائف التسيارية القادرة على إيصال أسلحة الدمار الشامل إلى أهدافها. وبلدي يعتبر أن ذلك كان إحدى أهم مبادرات المجتمع الدولي لتنظيم القضايا المتعلقة في مجال نزع السلاح وتعزيز نزع السلاح المتعدد الأطراف وآليات عدم الانتشار.

وتعتقد أرمينيا أن هدي نزع السلاح وعدم الانتشار لا يمكن تحقيقهما إلا من خلال جهود نشيطة ومتضافرة على المستويات الثنائي والإقليمي والدولي. وأرمينيا مستعدة لأن تضيف إسهامها في سبيل جعل عالمنا أشد سلامة وأمنا.

السيد كيتيخون (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية)

(تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي، يا سيدي الرئيس، بأن أقدم لكم ولجميع أعضاء المكتب الآخرين أحر تحاني وفد بلدي

باستعمال الأسلحة النووية هو القضاء الكامل عليها. ولذا نرحب بجميع الجهود المبذولة على المستويات الدولي والإقليمي والوطني الرامية إلى تعزيز تدابير الحد من المخاطر والأخطار النووية. وننضم إلى نداء حركة عدم الانحياز بعقد مؤتمر دولي في أقرب تاريخ ممكن، يكون المقصود منه التوصل إلى اتفاق على برنامج تدريجي وملتزم بمواعيد محددة للقضاء الكامل على الأسلحة النووية، وحظر استحداثها وإنتاجها وامتلاكها وتجربتها وتكديسها ونقلها، واستعمال تلك الأسلحة أو التهديد باستعمالها والقضاء بتدميرها. وفي هذا السياق نؤكد من جديد مساندتنا لنداء زعماء العالم الذي تضمنه إعلان الألفية ببذل جهود أقوى للقضاء على أسلحة الدمار الشامل - ولا سيما الأسلحة النووية - وللإبقاء على جميع الخيارات مفتوحة فيما يتعلق بتحقيق هذا الهدف، بما في ذلك إمكان عقد مؤتمر دولي لتبين الطرائق والوسائل الكفيلة بالقضاء على الأخطار النووية.

ونحن مستمرون في مشاطرة قلق أغلبية الدول الأعضاء على الجرائر السلبية لاستحداث ونشر أنظمة الدفاع ضد القذائف التسيارية، وللسعي إلى حيازة تكنولوجيات عسكرية متقدمة يمكن نشرها في الفضاء الخارجي وأسهمت، ضمن أمور أخرى، في إحداث مزيد من التآكل لبيئة دولية تؤدي إلى تشجيع نزع السلاح وإلى تعزيز الأمن الدولي. وإلغاء معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية يأتي بتحديات جديدة للاستقرار الاستراتيجي ولمنع حدوث سباق التسلح في الفضاء الخارجي. ولا يمكننا إلا أن نشعر بالقلق إزاء إمكانية أن يطلق تنفيذ نظام وطني للدفاع ضد القذائف سباقا في التسلح ويأتي بمزيد من استحداث منظومات قذائف متقدمة وزيادة في عدد الأسلحة النووية.

ونرى أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ينبغي أن تظل حجر زاوية للقضاء الكامل على الأسلحة النووية. ومن الجوهري أن تقوم جميع الدول الأطراف في تلك

وبذلك فإن المجتمع العالمي المحب للسلام يواجه معركة شاقة لمعالجة مخاطر حرب نووية محتملة ولتحرير العالم من ربة أسلحة الدمار الشامل.

وبالإضافة إلى ذلك فإن كوكبنا لا تزال تفت في عضده صراعات مسلحة تجرر أذيالها وأفعال العدوان والعنف، والإرهاب، والتدخل في الشؤون الداخلية للدول، والتزاعات العرقية والحروب الأهلية. هذه الحالات من الزعزعة والتعصب لم تقوض المكاسب الإنمائية ومساعي أغلبية الأمم، وخصوصا البلدان النامية فقط، بل يمكن أن تؤدي أيضا إلى استعمال أو إلى التهديد باستعمال الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل ضد الجنس البشري.

وفي مواجهة هذه الحالة الخطرة، يجب أن يبذل المجتمع العالمي جهودا مكثفة ومتكاملة ومنسقة للتصدي للأسباب الجذرية للاحتكاك ولإزالة نقاط الإثراء حول العالم.

ففي المقام الأول يجب اتخاذ خطوات أوسع في السعي الشامل إلى إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. ولهذا الغاية نرى أنه يجب النظر بسرعة في إبرام صك عالمي غير مشروط وملزم قانونا، يكون من شأنه توفير ضمانات الأمن للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. ونحن نأمل أملا شديدا ومشروعا أن مشروع القرار بشأن نزع السلاح النووي (A/C.1/59/L.26)، الذي تقدمه رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) وبادر إليه اتحاد ميانمار، سيحظى بالمساندة الكاملة من جميع الدول الأعضاء، وخصوصا الدول الحائزة للأسلحة النووية.

إن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تظل ترى أن الضمان المطلق والأشد موثوقية ضد استعمال أو التهديد

ونحن نعتقد أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية خطوة إيجابية ومساعدة نحو تحقيق هدف نزع عالمي للأسلحة النووية. إن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، بوصفها دولة طرفا في معاهدة بانكوك بشأن منطقة جنوب شرق آسيا الخالية من الأسلحة النووية، قد بذلت قصارها للإسهام في الجهود الجماعية لآسيان في هذا الصدد. ومع ذلك حتى تكون المعاهدة فعالة، يجب أن تنضم الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى بروتوكولها. ولذا نحن ننضم إلى الدول الأخرى الأعضاء في آسيان في الترحيب بإعلان جمهورية الصين الشعبية عن استعدادها للانضمام إلى البروتوكول. ونجدد ندائنا إلى الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية بأن تنضم إلى البروتوكول في أقرب وقت ممكن.

ونظرا لهذه الحالة فمن الواضح أن من أشد المهام إلحاحا على عاتق أعضاء الأمم المتحدة أن تعمل معا جاهدة في سبيل القضاء الكامل على الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. ونعتقد أنه في سبيل إنجاز هذه المهمة علينا ألا نألو جهدا كي نعيد عملية نزع السلاح إلى مسارها الصحيح. وبالإضافة إلى ذلك فإن الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار وللصراع - وفوق كل شيء، الفقر - تنبغي معالجتها بطريقة أشد مسؤولية. ولن نستطيع أن نبني تدريجيا عالما مفعما بالسلام وخاليا من التهديد بأسلحة الدمار الشامل إلا بذلك.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): نعلق الآن تسجيل مداولاتنا ونواصل العمل بصيغة تتسم بطابع لا رسمي بقدر أكبر بغية تشجيع التفاعل والصراحة التي طلبت منا الجمعية العامة أن نتحلى بها في قرارات اتخذها مؤخرا، وعلى وجه التحديد القرار ٣١٦/٥٨.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٠.

المعاهدة الهامة - وخصوصا الدول الحائزة للأسلحة النووية - بالوفاء بالتزاماتها الواردة في المعاهدة. ويؤسفنا أن نلاحظ عدم تمكن الدورة الثالثة للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٥، من الموافقة على جدول للأعمال أو على توصيات مضمونية للمؤتمر.

إن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، إذ تدرك الآثار المحسوسة لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بالنسبة لعملية نزع الأسلحة النووي، قد صدقت على المعاهدة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. إن ذلك قد دل على الالتزام القوي لدى حكومتنا بتزع السلاح النووي وكان انعكاسا لتطلعنا إلى العيش في سلام وإلى بناء عالم خال من التهديدات النووية. بيد أنه، حتى تكون المعاهدة فعالة، على الدول التي وقعت عليها ولم تصدق عليها بعد أن تقوم بذلك التصديق لكفالة طابعها العالمي في أقرب تاريخ ممكن. ونؤكد أيضا على الحاجة إلى التحقيق الفعلي الكامل لأهداف معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من جانب جميع الدول الموقعة عليها، وخصوصا الدول الحائزة للأسلحة النووية.

ومما له أهمية جوهرية مماثلة للحفاظ على السلم والأمن الدوليين والإقليميين، الانضمام العالمي إلى اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية، وخصوصا تعزيز الاتفاقية من خلال مفاوضات متعددة الأطراف بشأن بروتوكول ملزم قانونا. ونرى أيضا أن التهديد بالأسلحة البيولوجية كأدوات حرب وإرهاب قد سلط الضوء على ضرورة وعجلة كفالة أن تكون الاتفاقية فعالة حقا. وفي هذا الصدد يجب التأكيد بشدة على حاجة جميع الدول الأطراف إلى السعي نحو تحقيق الأهداف التي رسمها المؤتمر الاستعراضي الرابع لأطراف الاتفاقية. وأؤكد بأن الطريقة الوحيدة المستدامة لتعزيز الاتفاقية هي من خلال مفاوضات متعددة الأطراف ترمي إلى إبرام اتفاق غير تمييزي وملزم قانونا.